الباب الأول

الشئون السياسية والادارية

من أهم مظاهر عصرنا سرعة التطور الاقتصادى وتعاقب الحركات السياسية والاجتماعية المترتبة عليه . فالحركات التى كانت تستغرق ثلاثين أو خمسين عاماً فى القرون الماضية ، نراها فى الوقت الحاضر تتقدم بخطوات مضاعفة ، وتتعاقب أدوارها بسرعة عجيبة ؛ فلا نكاد نألف حالة حتى تتبعها حالة أخرى تختلف عنها تمام الاختلاف . وكم شهدنا بلاداً غيّرت نظمها وشعوباً بدّلت طرائق حكمها على الأشياء ، وطمحت إلى غايات جديدة تخالف تماماً ما كانت تنشده من قبل ؛ وأصبحت نظم الحكم على الأخص متقلبة فى مختلف البلاد ، لا تلبث أن تتغير عما كانت عليه منذ زمن قريب . ويؤثر التعصب الوطنى والمشاكل الاقتصادية تأثيرها فى توتّر العلاقات بين الدول ، وتواجه النظريات الحكومية المتناقضة بعضها بعضاً بين دولة وأخرى أو بين حزب وآخر ، فتثير منازعات عنيفة ومعارك دموية . وقد أصبحت الحريات الشخصية اليوم مهدّدة أو مهدومة ، تلك الحريات التى كانت تبدو بالأمس من الضروريات الجوهرية . وصارت الدول الأكثر تمسكاً بسننها القديمة ، والأمم الأكثر محافظة على تقاليدها الموروثة ، مضطرة إلى إعادة النظر فى مناهجها الحكومية وأساليبها السياسية ؛ ذلك لأن كل دولة تشعر

بضرورة الاستعداد للطوارئ ، فتعمل كل ما فى وسعها على إنماء قوة المقاومة فى جميع أعضائها ، وجعل دواليب الحكم قادرة على أن تنهض بمجهود طويل وعمل متواصل . وليست مصر بعيدة عن هذا التطور ، وعليها بدورها أن تضع نظريتها الحكومية وتحدّد طرائق الحكم التى تنوى السير عليها .

ولقد روى لنا التاريخ نبأ عصور أخرى كانت عرضة لأزمات واضطرابات مثل اليوم ، فكانت الأمم حين ذاك تتنازع فى جو الفشل العام والمكافحة الشديدة فى سبيل الحياة كما تتنازع اليوم ، وتحاول اختراع نظم جديدة كفيلة بأن تضمن لكل منها حاجاتها الدائمة وضروراتها الحاضرة . وكان الحكم الديمقراطى يلوح لنا رمزاً أساسيًّا للحكومات الأوربية ، وخاصة بعد حرب سنة ١٩١٤ ، فقد بدا منغرساً فى جميع الدول القديمة منها والحديثة — والآن بعد مضى عشرين عاماً أصبح السواد الأعظم من أمم أوربا يخضع للأحكام المطلقة ، حتى أنه فى الدول الدكتاتورية التى احتفظت ببعض نظم الحكم الديمقراطى ، أصبحت تلك النظم مجموعة أشكال ظاهرية لا تعبّر عن حقيقة ؛ مما يحملنا على القول بأن حكم الحرية إنما يلائم عصور الهدوء والاستقرار ، فلا يصلح لمواجهة هذا الزمن القلق ، ولا يكفل مقاومة التعصب الوطنى البالغ حده ، والأزمات الاقتصادية التى تتوالى بغير انقطاع . وكأن بعض الدول أرادت أن تحكم أمورها وتحفظ كيانها من الأخطار الداخلية والخارجية بتنظيم الحكم المطلق وإسناده إلى شخص واحد ، يجمع فى يديه كل قوات الأمة بقواعد دقيقة ونظام شديد ، فيتدخّل فى كل مظاهر الحياة ويرتب جميع أعمال الأفراد . ومن هذه الجهة يخيل إلينا أن السلطات المطلقة

ليست إلّا وسيلة لمقاومة الضعف والانحلال الظاهرين فى العالم أجمع ، وخاصة فى أوربا .

ومن الناس من يعتقد أن الدواء أضر من الداء ، ولا يريدون أن يدفعوا هذا الثمن الفاحش فى إصلاح غير مضمون النجاح ؛ غير أنه ليس لنا أن نحكم على النظم المختارة عند الأمم الأخرى ، فمن حقوق كل أمة فى حدود الحياة الدولية أن تطالب بحريتها مع احترامها لحرية الآخرين ، وبذلك تصبح مالكة أمرها فترسم لنفسها ما تشاء من غايات ، وتشيد مستقبلها كيفما أرادت . إذاً لا ننظر إلى المسألة إلّا من الناحية التى تهمنا ، وهى الذود عن كياننا القومى ، والبحث عن أثر هذه النظريات الحكومية الحديثة فى مصير مستقبلنا الوطنى : فمن هذه الوجهة يتراءى لنا أن الأحكام المطلقة والغلو فى الشعور الوطنى عبارة عن قوة جديدة فى العالم ، حتى أن تمسك بعض الدول بالقوة والعنف أصبح خطراً عظيماً على الدول الأخرى التى لم تسلم بمثل هذه العقائد السياسية . وكما أن السلاح الجديد يتطلب الدرع الجديد ، كذلك التشدد فى القوة الوطنية ، والتعصب للحرب والقتال ، يحتمان على الدول الأخرى القيام باستعداد محكم وتجهيز تام مساوٍ لما قامت به الدول الدكتاتورية . وإنّا نأمل أن تصل مصر إلى هذه الغايات من طريق غير طريق الأحكام المطلقة .

شرع المصريون منذ خمسة عشر عاماً يجربون النظام الديمقراطى ويؤسسون الحكم النيابى فى وادى النيل ؛ وأضحوا يدافعون عنه فى صفوف الدول الديمقراطية الكبرى التى تعمل على الاحتفاظ بنظمها الحرة على الرغم من تطورات السياسة

العالمية وكثرة المصاعب والعقبات الملقاة فى طريقها . ولا شك فى أن الدفاع عن النظام النيابى كان أكثر صعوبة فى مصر منه فى بعض الدول الأخرى المتمتعة بالتقاليد القومية العريقة والرأى العام الناضج الذى يشترك فى تكوينه جميع أفراد الأمة . لأنها حديثة العهد بهذا النظام ، ولسوء الحظ قد بدأت تطبّقه فى عصر لا يلائمه تمام الملاءمة ، وأقبلت عليه فى وقت أخذت فيه بعض الدول الأخرى تُعرض عنه . قلنا إن الدول كلها أصبحت مضطرة إلى إعادة النظر فى نظمها الحكومية ، إما لتثبيتها على ما هى عليه بطرق الإصلاح المختلفة — وهذا شأن فرنسا وسويسرا وبريطانيا العظمى والولايات الأمريكية المتحدة ؛ وإما لتغييرها وإنشاء نظام جديد يحل محلها ويناسب ظروف كل بلد وعقلية أهله — وهذا شأن إيطاليا وألمانيا والبرتغال ورومانيا . فينبغى للأمة المصرية أيضاً أن تلقى نظرة إجمالية على شئونها السياسية والإدارية كى تتحقق من إمكان الاحتفاظ بالنظام الحالى ، وتبحث عن طرق الإصلاح التشريعية والاجتماعية التى تؤدى إلى هذه الغاية .

* * *

لا تحيا النظم العامة ، مثل الدستور والإدارة والمحاكم ، إلاّ بروح الجماعات التى أُسست من أجلها ، ولا تؤدى وظيفتها إلاّ بتعاون هذه الجماعات واشتراكها فى تحريكها وتنشيطها . فإذا كانت النظم غير ملتئمة مع الروح الشعبية ، أو عجزت الأمة عن التعاون والاشتراك فى توجيهها والأخذ بيدها ، تعطلت ولم تلبث أن تنهدم وتتلاشى . وهذا الذى حدث فى مصر ؛ فإن عدم نجاح السياسة الداخلية منذ أن استقلت الأمة المصرية بإدارة أمورها نتيجةٌ لقلة التناسق بين الروح

الشعبية والنظم العامة على الإطلاق . ولذا يجدر بنا أن نبحث عن سر هذا التوتّر ، وأن نبيّن بعض العوامل التى حالت دون أن تنغرس النظم الجديدة فى نفوسنا . وسنقصر حديثنا على النظام النيابى ، وطرائق الحكم ، والإدارة ، والرأى العام .

النظام النيابى

يخيل إلينا أن اختلال القواعد النيابية فى مصر وعجزها عن تأدية وظيفتها يرجع إلى سبب تاريخى فى غاية البساطة . ففى البلاد التى نشأ فيها الحكم الديمقراطى والنظام النيابى ، كانت السلطة فى الأصل محصورة فى شخص واحد ، وكانت الاتجاهات الفكرية الجديدة والتطورات السياسية والاجتماعية موضع بحث ومجال مناقشة بين الحاكم والأشخاص القليلين المنتدبين منه لمساعدته على استعمال سلطته ؛ فتنحصر إدارة شئون الدولة فى تلك الدائرة الضيقة ، ولم يكن للشعب صوت فى الحكم . اللهم إلاّ إذا أحس بشىء من الجور ، وتظلم أو لم يرتض أساليب الحكم القائمة وأعلن بغضه لها وسخطه عليها ببعض مظاهر الثورة والاضطراب ؛ ولكن هذا لا يُعد على كل حال اشتراكاً فعلياً فى الحكم ، ولا مساهمة فى سيره الطبيعى .

ثم أخذت الأفكار الديمقراطية تنتشر ، وصار الرأى العام يتكوّن شيئاً فشيئاً ؛ فاضطر الحاكم إلى أن ينزل لرعاياه عن بعض سلطته ؛ وأُطلق على هذا النظام الجديد اسم الحكم الدستورى . وبينما كانت دعائم السلطة تتسع وتتوزع بين عدد متزايد من الناس ، اتّسعت دائرة البحث والمناقشة فى الشئون العامة ؛ فأخذ الأفراد ينفصلون عن الذين يخالفونهم فى الرأى ، وينضمون إلى الذين يشاطرونهم

فى الأفكار والشعور . وهكذا نشأت الأحزاب السياسية الكبرى ، وهى الأداة الضرورية للحكم النيابى على الرغم من عدم ذكرها فى الدساتير . فنرى حزباً يمثل العمال ، وآخر يردد آراء أصحاب رؤوس المال ، فتنتج كل بيئة الأحزاب التى تتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية . وتخضع هذه الأحزاب لقانون الحياة كما يخضع له كل كائن حىّ ، فتتمشى نظرياتها مع تقلب الأحوال ، وتتغير أحياناً أسماؤها من جيل إلى جيل ؛ ولكنها مع ذلك لا تفارق أصلها التاريخى ، ولا تزال على اتصال وارتباط بالأسباب الطبيعية العميقة التى ساعدت على تكوينها وتقدمها . فنرى الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة يمثل منذ أكثر من قرن ونصف الولايات الجنوبية وبيئتها الزراعية ، فيحمى المصالح الزراعية ويردد النظريات السياسية المخالفة لنظريات الحزب الجمهورى الذى يمثل الولايات الشمالية وبيئتها الصناعية والمالية . وكذلك الأحزاب السياسية الفرنسية ، على كثرة عددها واختلاف درجاتها من محافظين إلى متطرفين ، إنما نشأت تحت تأثير حوادث تاريخية وضرورات اقتصادية لم يزل أثرها حيًّا وفعّالاً فى البلد حتى اليوم . وللأحزاب السياسية فى البلاد الديمقراطية نظريات صريحة فى دعائم الوطنية وطرائق الحكم ؛ ولها أيضاً فى المسائل الاقتصادية والشئون الاجتماعية والثقافية برامج معروفة لدى الجميع ؛ وهى لا تزال على اتصال بالرأى العام ، وتحاول دائماً أن تحظى برضاه وعطفه لأنه دعامتها الأولى . وتلك الأحزاب هى التى تكفل للحكم النيابى سيره الطبيعى وفائدته الصحيحة .

أما فى بلادنا المصرية فلم يحصل ذلك التطور الطويل الذى أدّى إلى قيام النظام

النيابى فى بعض الدول الأوربية . فظلت مصر قروناً منقادة للدول التى تسلطت عليها بقوتها وثروتها ، وعجز المصريون عن بناء الأسس اللازمة لتكوين الرأى العام وتربية الأمة تربية سياسية واجتماعية صحيحة . وبعد أن أثّرت الحوادث الدولية أثرها فى إضعاف السلطة الأجنبية ، وبعد أن أدّت المكافحة فى سبيل الحرية إلى نيل استقلالنا ، صارت مصر دولة مستقلة ، ونظمت حياتها القومية على نمط البلاد التى سبقتها إلى الحرية والاستقلال . وبما أن التطور التاريخى الذى حوّل الأحكام المطلقة إلى النظام الديمقراطى لم يتم على وجهه الكامل فى مصر ، أصبح هذا النظام غريباً بيننا ، ومنقولاً إلى وسط غير مستعد له لم تتوفر فيه العناصر اللازمة لتغذيته . وبدا ضعيفاً ، لا يحقق كل ما يرجى منه من آمال ؛ فالحكم النيابى لم يلتئم بعد مع الروح القومية ، وما أتى به من نظم جديدة لا يتناسب تماماً وعقلية الشعب . وأهمّ مظهر فى الأمور السياسية المصرية هو ضعف الأحزاب وقلة تكوينها وخبرتها العملية والديمقراطية .

ولقد كانت سياسة الأشخاص والأغراض سبباً قويًّا فى توتّر العلاقات بين أفراد الأمة ، والقعود بمشروعات هامة عن أن تصل إلى قمتها منذ أن نالت مصر استقلالها الجزئى ، وبعد أن تعاهدت مع بريطانيا العظمى فحلت مشكلة الاستقلال حلاً كاملاً . وفى أثناء الجهاد الوطنى بين المرحلتين كان الحزب الوحيد فى الحقيقة هو حزب الوفد ، لأنه كان يمتاز عن الجماعات السياسية الأخرى بروحه القوية وتطلعه إلى غرض معيّن ، هو خلاص الوطن من جميع السلطات الأجنبية بلا قيد ولا شرط ؛ فكان هذا الغرض بمثابة برنامج سياسى صحيح . ولما صارت

مصر دولة مستقلة وانقضى عهد الامتيازات الأجنبية ، انتهى الوفد إلى غايته وأتمّ برنامجه . وقد كان يُتوقع أن يبدأ على الأثر بالاتجاه نحو الجانب الداخلى والإصلاح الاقتصادى، فيتخذ منه أساساً لخطته العملية وسياسته الحكومية ؛ ولكنه للأسف لم يفكر مقدماً فى أن يرسم خطته فى السياسة الداخلية استعداداً لعهد الاستقلال التام ، وكان المجال فسيحاً أمامه لوضع برنامج إنشائى فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فبدا بعد تنفيذ خطته فى السياسة الخارجية وكأنْ لا عمل له ولا داعى لبقائه ؛ ولم يكن الضعف الذى حلّ به فى تلك الفترة إلّا أمراً منتظراً ونتيجة منطقية . ولعل الانشقاق الذى حدث فى صفوفه كان نتيجة تباين فى الآراء حول هذه النقطة — وإذا كان لنا أن نجدّ فى المطالبة بحقوقنا الخارجية ، فمن واجبنا أن نحسن التصرف فى شئوننا الداخلية . وفيما وراء الوفد لا نستطيع أن نتحدث عن أحزاب مصرية حقيقية ؛ فلا تُعرف لها نظرية معينة فى دعائم الوطنية ، ولا فكرة ثابتة فى أساليب الحكم ، ولا خطط واضحة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى . حقاً إن لها جرائد وإدارات منظمة ، كما تتمتع بجميع الأوصاف الظاهرية للأحزاب السياسية ، إلّا أنها ينقصها فى الغالب الجوهر والروح .

والأمة الآن فى مفترق الطريق ؛ ولا أمل فى أن تسير إلى الأمام ما لم يكن سيرها على ضوء البرامج المستوفاة فى الأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن يكون هذا العمل من صنع الأحزاب السياسية لأن الحزب الشاعر

بقوته ، المتمسك بعقيدته ، المستعد لتنفيذ مشروعاته وحمل مسؤوليتها على عاتقه ،

هو الذى يستطيع دون غيره أن يعد برنامجاً منطقياً وعملياً يعرضه على الأمة .

وليست اقتراحات الحزب السياسى مجرد نظريات ، بل من شأنها أن تصبح يوماً ما الحقيقة الفعّالة فى البلد ، فيضطر كل فرد إلى أن يلتفت إليها ويدرسها ويناقشها .

وبعد هذا لا نرى داعياً للتبسط فى العوامل الأخرى التى تحقق سيراً طبيعياً للنظام الديمقراطى والحكم النيابى ؛ فكل ما نراه الآن عرضة للنقد ، سواء أكان متصلاً بإجراءات الانتخابات أم بكيفية العمل فى المجلسين وتغيّر الوزارات المستمر ، وعلى العموم كل مظاهر حياتنا السياسية الدالة على عدم الاستقرار والهدوء ، فإن هذا كله معروف منا جميعاً ومعروفة كذلك وسائل علاجه ؛ غير أن هذا العلاج لا يتم إلّا إذا اقتنع بضرورته المسؤولون عن الأمور الوطنية . فالروح أهم من حرفية القانون ؛ ولا فائدة فى تطبيق القواعد الدستورية تطبيقاً حرفياً ، وتفسيرها تفسيراً بعيداً عن روحها .

سوء استعمال الحكم النيابى

من البديهى أن النظام النيابى وحده ، حتى الصالح منه ، لا يستطيع أن يصلح طرائق الحكم إصلاحاً تاماً ، ولا أن يسلك بها مسلك النزاهة والتعاون . وكيف ننتظر ذلك وأمامنا بعض البلاد العريقة فى الحكم النيابى التى كثرت فيها الفضائح ، وقلّت روح النزاهة ، وضعف التعاون فى الدوائر الحكومية ؟ ولكن مما لا شك فيه أن السياسية المبنية على التعصب الشخصى ساعدت على إفساد الأخلاق إلى حد بعيد ، بينما كان ينتظر من النظام النيابى على حسب روحه أن يساعد على إصلاح شئون الحكم إلى حد ما ، بما يوجده فى الحكام والمشتغلين

بالسياسة من الخضوع للنظام الدستورى ، وفهم ضرورة التعاون فى المسائل الوطنية التى تعلو على مصالح الأحزاب والأفراد . وإذا كنّا قد أشرنا إلى ما يقع فى بعض البلاد الراقية مثل فرنسا من اضطراب سياسى وفضائح مالية ودسائس مستمرة ، فإنه يجدر بنا أن نذكر أن للفرنسيين مزايا تحميهم إلى درجة كبيرة من أخطار أساليبهم السياسية ؛ ومن بينها على الأخص قوة النظام الاجتماعى وثباته ، وتنوع المرافق الاقتصادية وتوفر الثروة لديهم ، ونضوج الرأى العام السليم وحسن الإدراك والتربية القومية عند معظم السكان — بينما أن مصر لا تتمتع بصفة من تلك الصفات ، ولن تتمتع بها قبل زمن طويل وإصلاح متواصل . فلا يجوز للمصريين مطلقاً أن يفسحوا السبيل بحال للأزمات الوزارية التى تتوالى بغير انقطاع ، والمخاطرات السياسية التى لا تنشأ عن ضرورة الأحوال . ذلك لأن ضعف النظام الاجتماعى وخطورة الحال الاقتصادية ، التى سنتكلم عن بعض نواحيها فيما يلى ، تجعل لطرائقنا فى الحكم الأثر الضار فى تقدم الأمة .

وليس غرضنا فى هذا المكان أن نتحدث عن الاختلاسات المالية التى أصبحت تهمة عادية يوجهها كل حزب إلى الآخر ؛ فإن عدم النزاهة فى الشئون المالية أمر منتشر فى كل مكان ، ولا نرانا فى حاجة إلى أن ننوه بنقصه وجانبه الذميم ، فالجمهور ينفر منه بطبعه ؛ وإنّا لنلاحظ أن رجال السياسة الذين لا يحافظون تماماً على شهرتهم وسمعتهم سرعان ما يحكم عليهم الرأى العام . على أن عواقب الاختلاس المالى ليست بعيدة المدى (بصرف النظر عن رداءة المثل المعروض أمام الناس) فإنه إذا ما انقضت حادثة ما من هذا النوع امّحى أثرها بعد

ذلك من النفوس . ولذا لا يعنينا التبسط فى هذا الموضوع ، بل يجب أن ننظر إلى غيره من أساليب الحكم الضارة ، التى هى أوسع نطاقاً وأوخم عاقبة وأبعد أثراً .

كان نشاط الأحزاب فى السياسة الداخلية منذ نيل الاستقلال الجزئى سنة ١٩٢٢ متجهاً فى الغالب نحو المناقشات العقيمة والمجادلات الضارة بتقدم الأمة . وإذا استثنينا الجبهة الوطنية فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، التى بدأت علامات الانشقاق تظهر فيها بين مرحلتى لندن ومونترو ، لم نلحظ إلاّ فى القليل النادر سعياً خالصاً من جانب الأحزاب للتعاون على المشاكل الداخلية ، ومجهوداً واضحاً فى الإصلاح والإنشاء . وليست بعقائد سياسية تلك العقائد المرتكنة على الانتماء لرجل بدلاً من آخر ، سواء أكان الانتماء ناشئاً عن الاحترام أو الصداقة أو المنفعة . والسياسة المبنية على التعصب الشخصى لا ترجع بفائدة على الأمة ، لأنها فى الغالب تضع الصالح العام فى المكان الثانى ، إن لم تغفله كل الإغفال . وفى مثل هذا النظام ينشأ الخلاف السياسى والأزمات الحكومية عن أتفه الأسباب الشخصية التى يترتب عليها عواقب خطيرة ، لأن العوامل الشخصية تؤثر تأثيراً مباشراً فى سياسة الدولة ، فتتعلق بها أهم المصالح الوطنية وتخضع لها شئون الأمة بأسرها . والضغينة الشخصية ، إن لم تكن أكثر دواماً من غيرها ، فإنها شديدة وشاملة ولا تسمح بالتعاون والتسامح حتى فى المسائل الوطنية الأساسية التى يجب أن يتفق عليها الجميع .

فإذا كانت الأحوال كذلك كان من المستحيل طبيعيًّا أن نتقدم فى طريق التربية القومية والإدراك السياسى ، لأن الأمة المحبوسة فى جو المجادلات

السياسية بلا انقطاع ولا هدوء لا تستطيع أن تستيقظ للصالح العام وتشتنشق هواء القومية الصحيحة . ولا يسهل على المرء أن يتخير الحزب الذى يريد الانتماء إليه والعمل على نجاحه إذا لم يكن هناك عنصر من العناصر التى تحقق اختياراً معقولاً ، أو مبدأ من المبادئ التى ترتكن عليها العقيدة السياسية . وكيف تتكون عقيدة سياسية إذا اقتصرت نقط المقارنة بين الأحزاب على التهم العنادية الموجهة من حزب إلى آخر ، أو من جريدة إلى أخرى ؟ وإنّا لنحسّ أكثر بهول هذا الخطر حين نشاهد أن الأمة المصرية أثناء السنوات الأخيرة كانت فى حاجة ماسة إلى نزاهة مطلقة فى الإدارة وأمانة كاملة فى الحكم ؛ ذلك لأن الرأى العام والروح القومية لم ينضجا ولم يربيا تربية صحيحة . هذا إلى أن الأمة ما عدا أقلية ضئيلة لم تنل قسطاً وافراً من النضوج السياسى . ولا ننسى أن ما يزعه السلطان أكثر مما يزعه القرآن ؛ ورجال الحكومة فى بلدنا يعتبرون المثل الأعلى الذى يقلده الناس جميعاً ؛ خصوصاً وليست لدينا تقاليد ولا عادات ثابتة نعتمد عليها ونعتصم بها من الزلل .

ويبدو عدم النزاهة فى السياسة من وجوه كثيرة ، أظهرها استعمال السلطة الإدارية فى الأغراض الحزبية ؛ وقد أصبح هذا الاستعمال عادة متبعة فى كل مناسبة ، حتى ملّ الشعب من الاعتراض عليه وسكت عنه إلى حد أنه خيل خطأً إلى المسؤولين عن تلك الحال أنها أضحت مألوفة ومرضيًّا عنها . وهناك نواحٍ أخرى للنقص فى الحكم أقل ظهوراً وأكثر خطراً : فمن بينها الإسراف فى الوعود السياسية بغير تدبر ولا تمييز ، وبث روح الشقاق فى الأمر الاجتماعية أو الدينية

لأغراض شخصية أو حزبيـة . فإن طمع بعض الساسة ، أو نقص نضوجهم السياسى ، أو تجاهلهم المقصود أو غير المقصود فى المصالح الوطنية العليا ، من شأنها أن توجد تيارات فكرية وشهوات حزبية تدخل فى الأمة عوامل خطيرة ، مخلّة بالنظام الاجتماعى ومفسدة للروح القومية . وهى جرائم ضد الأمة لأنها تمسّ ضميرها ، وتحدث آثاراً بعيدة ، واسعة النطاق ، لا تزول إلاّ بعد مجهود طويل فى مختلف مظاهر الحياة العامة ، وخاصة فى الشئون الاجتماعية ؛ وإنما كانت أقل ظهوراً وأعظم خطراً لأن صفتها المذمومة ليست واضحة كل الوضوح ، بل يمكن الدفاع عنها بأن لها أغراضاً وطنية ، وتبريرها ببعض المعاذير الصحيحة فى ظاهرها والباطلة فى حقيقتها .

الإدارة

للإدارة فى مصر الأثر الأعظم فى الحياة القومية ؛ وذلك أولاً لأن عدم توفر نخبة اجتماعيـة يتخذها الجمهور نموذجاً له يدع آداب رجال الإدارة وسلوكهم ذا أثر عظيم وسريع فى التقاليد والآداب العامة ؛ ولا نزاع فى أن الموظفين هم الذين يحددون المستوى الأدبى سواء أكان ذلك فى المدن أم فى القرى . ومن جهة أخرى نلاحظ أن أعمال الإدارة اتسعت اتساعاً عظيماً تبعاً للواجبات الملقاة على عاتق رجالها والتى استلزمتها حاجة الأمة وقلة الأفراد الذين يُقدمون على الشئون العامة والاضطلاع بأعبائها . وإذا كانت الأحوال كذلك فمن دواعى الأسف ألاّ يوضع نظام ثابت لاختيار الموظفين ، ولا تراعى المصلحة العامة قبل كل شىء فى تعيينهم ونقلهم وكل الحركات المتعلقة بهم . وهناك شرطان أساسيان

يحققان سير الأعمال الإدارية فى هدوء وانتظام : أولهما أن يطمئن الموظفون تمام الاطمئنان على حقوقهم ؛ وثانيهما أن نحول بينهم وبين العدوان على حقوق الجماهير ، فندعهم يعملون فى سكينة ما داموا لا يقصرون فى واجب اجتماعى

إلا أنّا لسوء الحظ لم نحترم طوال الخمسة عشر عاماً الماضية هذين المبدأين الخطيرين ؛ فعاقبنا الموظفين أو حاربناهم لمجرد الهوى ، وأبحنا لهم تصرفات تتنافى كل التنافى مع المهمة الملقاة على عاتقهم . فكثيراً ما اعتبر التعيين والنقل والترقية فرصاً تنتهزها الحكومة القائمة لاستعباد الموظفين ؛ ولم يخضع التعيين فى الغالب لقواعد واضحة ، أو إذا كانت هناك قواعد فكثيراً ما أدخل عليها الاستثناء وأضحت مما يحفظ ولا يقاس عليه ! كأن الإدارة أصبحت ملكاً للأحزاب ، تتصرف فيها متى وصلت إلى كراسى الحكم ، وتتخذ من الوظائف الحكومية مكافآت طبيعية لأنصارها وأعوانها . وكثيراً ما رُفت الموظفون أو نُقلوا فى افتتاح المواسم الانتخابية المتتالية ، مما ملأ قلوب رجال الإدارة رعباً ، وبَعُد بهم عن الهدوء والاطمئنان . هذا إلى أن الحكام لا يراعون فى كثير من الأحيان استقلال الموظفين وحقوقهم ، فيستخدمونهم فى أعمال بعيدة كل البعد عن واجباتهم الأصلية ، وخاصة ما اتصل منها بالتأثير فى الناخبين والقيام بدعاية معينة . وإن موظفاً يستعان به على مهمة كهذه لا بد أن يطالب بالثمن فى إلحاح ، وربما عز على رؤسائه بعدُ أن يخضعوه لأوامرهم وإرشاداتهم ، والجناية الأولى فى الواقع جنايتهم

والمفروض فى الإدارة بحكم ثباتها ودوامها أن تكون بمعزل عن هذه التقلبات

الحزبية كى تحقق فكرة البقاء والاستمرار فى أعمال الدولة وشئونها العامة . فنرى الإدارة فى البلاد الديمقراطية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا العظمى من أهم العوامل التى تحقق الدوام والاستمرار فى الأمور الوطنية ، على الرغم من التقلبات الوزارية والأزمات السياسية التى اشتهرت بها الجمهورية الفرنسية على الأخص ؛ ذلك لما لهيئة الموظفين فى تلك البلاد من الثبات والبعد عن التأثيرات الحزبية . وليس من مجرد المصادفات اللغوية أن تسمى الإدارة في فرنسا «الخدمة العامة» ، وفى انجلترا « الخدمة المدنية » ؛ بل نعتقد أن هذا يرجع إلى حقيقة ثابتة أدركها الفرنسيون والانجليز . غير أن الإدارة فى مصر أصبحت لا تعوضنا شيئاً مما تعوضه الإدارات الأخرى فى البلاد الأوربية ساعة الانقلاب السياسى والخلافات الحزبية ، ذلك لأنه حين تحل بنا أزمة سياسية تنشل الحركة لدينا فى مختلف الأطراف ويقف دولاب العمل فى كل مصالح الحكومة ؛ وبذا أصبحت الأمور العامة والأعمال الإدارية ظلاً للسياسة الحزبية تتحرك بحركتها وتقف بوقوفها ، وما أجدرنا أن نفصل هذا عن ذاك

وكذلك سادت روح الاستبداد فى العلاقات بين الإدارة والجمهور فى الخمس عشرة سنة التى نتحدث عنها ؛ فكثيراً ما اتخذت تدابير شاذة واستثنائية للتأثير فى آراء بعض الأفراد وعقائدهم السياسية . فنُزعت ملكيات وحُرِمت أراض من مياه الرى بلا شفقة ولا رحمة ؛ ونُقضت اتفاقيات ومقاولات عامة ربما كانت كلها فى مصلحة الأمة ، ولكن الحزبية العمياء تأبى إلاّ أن تحارب خصومها ولو كان فى ذلك ضررها أحياناً . والرخص على اختلاف أنواعها كانت

من الوسائل الهامة التى اتخذتها الحكومة لتحقيق بعض أغراضها . ومما زاد الطين بلة أنه لم يكن لدى الجمهور وسائل قانونية يدافع بها عن نفسه ويتقى شر هذا الظلم الفاضح ؛ وعلى هذا كان يلجأ إلى الوساطة الشخصية ليستعين بها على دفع ما يحدق به من خطر ، أو إلى بعض الطرق غير الشريفة التى نتعفف عن أن نتبسط فيها . وبذا أضحى الشعب وعامته يؤمنون تقريباً بأن الحق لا قيمة له فى نظر الإدارة والإداريين ؛ وكل ما يعتد به إنما هو الوساطة الشخصية والجاه العظيم . ولسنا نريد بهذا أن نقول إن كل الأعمال الإدارية وصمت بهذه الوصمة السيئة ، وإنما نقرر أن هذا شعور عام ساد الجميع ؛ وفى مقدور أى شخص يتتبع التطورات الاجتماعية فى العشر سنوات الأخيرة أن يرسم خطًّا للتقهقر فى الأخلاق العامة يسير سيراً مطرداً مع المؤثرات الحزبية الفاسدة فى النظم الإدارية

فالاستبداد وعدم الاستقرار فى الشئون الإدارية هما من العوامل التى تبطئ بتربية الأمة السياسية ، وتعوق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . والحاجة ماسة إلى إنشاء هيئة خاصة يوكل إليها أمر الموظفين وصلتهم بالجماهير ؛ وهذه الهيئة شبيهة بمجلس الدولة فى فرنسا الذى بدأ الكثيرون منَّا يرون نفعه وقدرته على معالجة ما نشكو منه من عيوب وأخطاء . فإذا ضمن لهذه الهيئة الاستقلال الفعلى والاختيار التام ، صارت ذات أثر مفيد فى تنظيم علاقات الحكومة مع الموظفين ، وعلاقات الإدارة مع الجمهور ، وفى إقامة هذه العلاقات على أسس قانونية وقواعد ثابتة ؛ فتحقق الإستقرار فى الشئون الادارية وتبعد بها عن التدخل الحزبى

الرأى العام

لا تستطيع حكومة ما دكتاتورية كانت أو ديمقراطية أن تنسى الرأى العام وأهميته ، إذ أنه الأساس الذى تعتمد عليه قبل كل شىء . وفى بعض البلاد مثل فرنسا وبريطانيا العظمى تعنى الحكومة بحريته وتدعه مطلقاً لتسير على ضوئه وتهتدى بهديه ، وفى بلاد أخرى مثل إيطاليا وألمانيا تقيده بقيود دقيقة وتسلك به السبيل الذى تراه مفيداً لها . ولذا أضحت مهارة الدكتاتوريين منصبة أولاً وبالذات على الرأى العام وطرق الاستيلاء عليه وتوجيهه كما يشاؤون . وتعتمد الأحكام المطلقة الحديثة كل الاعتماد على الاختراعات العصرية التى تساعد على نشر الأفكار والأقوال فى مساحات واسعة ومسافات بعيدة ، حتى إنه ليخيل إلينا أن تلك الأحكام ما كانت تدوم شهراً ولا ساعة إذا ما أطلقت الحرية للصحافة وكفت عن استخدام وسائل الطبع والنشر والإذاعة والمواصلات البرية والجوية التى تستعين بها على تأييد أفكارها وتوجيه الرأى العام على مقتضى رغبتها ؛ ذلك لأنه يجب على الحكومة المطلقة فى الدول الكبرى وفى عصرنا أن تجمع ملايين الناس على شعور واحد وغايات متحدة ، وأن تستمر فى بث روح النشاط والعصبية الوطنية فيهم ، حتى لا يمكن أن يمر يوم لا يشعر فيه كل فرد من أفراد الأمة أنه موضع اهتمام الحكومة وأنها تطلب إليه بل وتأمره ألّا يترك فى لحظة واحدة صفوف المجاهدين فى سبيل الوطن . فيصعب على أى امرئ مهما بلغ من الثقافة والإدراك أن يقاوم تأثير ذلك الجو الذى يقضى على كل إقدام شخصى ويحارب أى فكر مستقل ؛ ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النظام يوحّد القوى الوطنية

إلى أبلغ حد ، ويساعد على لَمّ شمل الطبقات والأفراد فى روح قوية يستسلم لها الجميع ويخضعون لأمرها

بيد أنّا نرى أن الأمة الراقية إنما تمتاز بالرأى العام المستقل الثابت المستنير قدر المستطاع : فاذا كان الرأى العام غير مكوّن أو كان ضعيف التكوين أصبح من الواجبات الأساسية المفروضة على الدولة أن تهتم بتكوينه وإنمائه وتربيته . وإنّا لنرى مصر فى هذا الشأن ، كما نراها فى كثير من شئونها الوطنية الأخرى ، قد وصلت فى الوقت الحاضر إلى ملتقى طريقين ؛ والأمر لها فى اختيار الطريق المؤدى إلى التقدم الصحيح . فإذا كان الجزء الأكبر من الأمة لا يهتم بالشئون العامة ، فلن تجدى أساليب الحكم مهما ارتقت فى شىء ، ولن تجلب لنا نفعاً كثيراً أو تدفع عنا ضرراً ولو قليلا . وحين يسود الاهتمام بالشئون العامة فى مختلف الطبقات تصبح تلك الأساليب ذات أهمية كبرى ، ويكون لصلاحها أو فسادها الأثر الأعظم فى تقدم الأمة أو ركودها . ولا نستطيع أن ننكر أن انتشار التعليم بدأ يُظهر نتائجه فى الشعب ؛ وأضحى عدد متزايد من الشبان فى المدن والريف ، حتى فى القرى النائية ، يجيد القراءة والتعبير عن أفكاره ؛ وأصبحت الجرائد تقرأ وتفسر تفسيرات مختلفة على حسب الميول الحزبية المختلفة فى جميع أنحاء القطر ؛ وصارت الأخبار الصادقة والكاذبة تنتشر بسرعة عجيبة فى جميع الطبقات ؛ فاتسعت دائرة اهتمام الأفراد بالمشاكل السياسية ، وأصبحوا اليوم يلتفتون إلى الشئون العامة والأمور الوطنية بينما كانوا بالأمس لا يجاوزون نطاق أسرهم وقراهم

وإذاً قد استيقظت الأمة ، وواجبنا تغذيتها بالأفكار السليمة والنصائح

الوطنية التى تنمى إدراكها السياسى وتؤسس تربيتها القومية على أساس متين ودعائم ثابتة . ولكن للأسف هناك عوامل أخرى تقف بالرأى العام عن التقدم وتغذيه بغذاء فاسد ، وفى مقدمتها الدعايات الانتخابية الباطلة ، والمناقشات الصحافية التى لا تعتمد على أساس من الحق والمنطق ، والخلافات الحزبية التى تسرف فى الخصومة إلى حد أن تنسى الواقع والملموس . وكان من نتائج هذا أن الرأى العام فى بلدنا بدل أن يتقدم وينمو فى جو الحياة الديمقراطية كما هو شأنه ، أخذ يتضاءل ويرجع إلى الوراء منذ خمس عشرة سنة مضت . ومن الواجبات اللازمة لكل من لهم علاقة بالجمهور بمقتضى مهنهم أو أعمالهم أن يشتركوا فى تكوين الرأى العام وتربيته . فالخطب السياسية يجب أن تبعد عن ذم الخصوم والتحامل عليهم ، وتعول على بسط المسائل الخطيرة التى تواجه الدولة ، وتشتمل على أفكار إنشائية ومسائل وطنية يفكر فيها الناس ويتباحثون . كما أن الموظفين والصحافيين والأساتذة والكتاب وجميع الذين يربطهم بالجمهور اللسان والقلم ، وخصوصاً الذين يتولون تربية الأطفال والشباب ، يجب عليهم ألاّ يهملوا هذا الغرض السامى ، وألاّ ينسوا أن الرأى العام فى المستقبل هو الذى يتكوّن على أيديهم اليوم . فيترتب على نزاهة هذه النخبة من المصريين وسعة إدراكها وحسن وزنها السياسى وتضافرها على الصالح العام تقدم الأمة فى السبيل الذى يهدونها إليه

أعمال الحكومة

فضلا عن وظيفة الحكومة الأساسية ، التى هى المحافظة على النظام والأمن وتحقيق العدالة ، أخذت دائرة الأعمال الحكومية تتسع شيئاً فشيئاً ، وتشمل

شئوناً كثيرة كانت متروكة فيما مضى لإقدام الأفراد والجماعات غير الحكومية ؛ ذلك لأن تعقد المشاكل العديدة فى الأمور الاقتصادية والاجتماعية استوجب توحيد العمل وجمع النشاط القومى فى إدارة واحدة ، خصوصاً والحكومة هى القادرة دون غيرها على القيام بالتدابير الواسعة التى تستلزمها الأعمال الهامة والضرورية لحياة البلد . فنرى جميع الدول حتى الديمقراطية منها ، بالرغم من التباين الجوهرى بين نظرياتها السياسية ، توجه نشاطها نحو القيام بكافة الأعمال المتعلقة بالأمور الوطنية ؛ لأن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى الدول على اختلافها تتطلب تدابير وحلولا تكاد تكون متحدة بصرف النظر عن النظم الحكومية التى تسيّرها . فهذا تطور حكمت به أحوالنا الحاضرة وظروف الانسانية الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة والمعقدة ، ومع ذلك يجب على كل دولة أن توجه هذا التطور فى الاتجاه الملائم لها ولطبيعة بلادها وشعبها

ولكى نحدد تماماً وظيفة الحكومة فى مصر ، لابد لنا أن نجيب أولاً على السؤالين الآتيين : ما هى الأعمال التى يصح أن توكل إلى الحكومة ؟ وماذا يجب عليها أن تبذله نحو تنشيط الأفراد والأخذ بيدهم إلى الشئون العامة والقيام بها ؟ ففيما يتعلق بالسؤال الأول ، أصبحت المشاكل التى تواجه الدولة فى الوقت الحاضر ، والتى سنتكلم عن بعضها فيما بعد ، من الضخامة والخطورة بحيث تتطلب تدخل الحكومة فى كل مظاهر الحياة الوطنية — لاسيما إذا لحظنا تعقد الأعمال الجديدة المفروضة على الأمة ، وقلة مرافقها الاقتصادية ، وضعف الإقدام لدى أغلب أفرادها على الشئون العامة . وينبغى ألاّ يقتصر هذا التدخّل على الشئون

الاقتصادية التى ظهرت خطورتها بجلاء ، بل يمتـد إلى الشئون الاجتماعية والثقافية مثل التربية القومية وإنماء الروح الوطنية التي قد تزيد أهمية وخطورة فى الواقع على المسائل الأخرى ، وإن كانت لا تلفت الأنظار ولا تستوجب الاهتمام أحياناً

وفيما يتعلق بالسؤال الثانى ، يجب على الحـكومة فى الوقت الذى تحاول فيه توسيع دائرة أعمالها أن تسعى أيضاً إلى مشاركة الجمهور لها ، حتى تقوم العلاقات بين النشاط الحـكومى ونشاط الأفراد على أساس غاية متحدة ترمى إلى خدمة المصلحة العامة . فإذا أظهر الأفراد استعداداً حسناً لمشاركة الحـكومة فى أعمالها وجب الانتفاع بهم ؛ وإذا عجز الشعب عن معاونة الحـكومة وجب عليها أن تعوّده الأعمال العامة وتسهل عليه تشريعيًّا وماليًّا سبل القيام بها . وهناك فوائد عظيمة ولا شك يمكن الحصول عليها من هذه المعونة المشتركة بين الحـكومة والأفراد ؛ فهى تخفف أعباء رجال الإدارة وتعفيهم من أعمال قد لا تتفق تماماً ومهمتهم الأصلية ، وتساعد على تكوين الروح القومية لدى الجمهور ؛ وبذا يقدِّم كل فرد واجبه الوطنى عن طيب خاطر ودون حاجة إلى وازع أو رقيب . وإنّا نلحظ هذا التعاون المشترك فى كل الأمم الراقية ، وقد أخذت به حكومتنا منذ زمن ؛ وها هى تعاون الشركات الصناعية والتجارية التى لها أثر يذكر فى حياتنا العامة ، وتمنح الجمعيات الخيرية والتعاونية والعلمية والثقافية والصحية إعانات مالية . إلا أنه يجدر بها أن تتوسع فى هـذا المضمار ما وجدت إلى ذلك سبيلاً ؛ وأن تعنى على الأخص بالاصلاح الاجتماعى فى كافة نواحيه ، كما تتجه بكل ما فيها من قوة نحو

ترقية الفلاح وتوفير أسباب الصحة والعافية لديه ، مستعينة فى ذلك بالجماعات والأفراد الذين ربما كانوا أقدر منها على النفوذ إلى الأوساط الريفية والتغلغل فيها . وأظن أن مشكلة الدفاع الوطنى التى هى شغلنا الشاغل اليوم ستذلَّل كثيراً إن وُفِّقت الحكومة إلى اجتذاب عطف الأفراد والجماهير وحملتهم على أن يشاركوها فى هذا الواجب الخطير . وسنعود إلى هذا الموضوع غير مرة فى ثنايا هذا البحث

الخطط العامة

قد تتشابه المسائل العامة الأساسية فى جميع الدول ، إلاّ أنها تختلف فى مظاهرها وحاجة كل إليها ؛ فعلى كل دولة أن تعيّن الروح التى يجب أن تسود درس المشاكل الوطنية ، وأن ترسم الخطط العامة التى يلزم مراعاتها فى تنفيذ التدابير العملية . ولا يتم ذلك إلّا إذا نظرنا إلى الحياة الشعبية نظرة عامة تلمّ بمختلف أطرافها وتقارن بين متعدد حاجاتها ومتنوع مرافقها المادية والأدبية . وقد يُلجأ إلى هذه المقارنة فى الأمور المعروضة على الحكومة؛ إلّا أنها فى الغالب مقارنات ناقصة وغير مستوفاة ، فلا توصل إلى نتائج يقينية ومقنعة ؛ وكم تزيد فائدة النشاط الحكومى إذا اتُّخذ كل قرار ونفّذ كل تدبير على أساس الخطط العامة المشتملة على الشئون الوطنية بأجمعها ، وهذا مما يحقق الاقتصاد والاستفادة الكاملة بكافة المرافق الوطنية . فعلى البرنامج الإنشائى أن يعين الروح التى يجب أن تسود سياسة الدولة ، ويصف الأغراض العامة التى يحسن الاتجاه نحوها ، ويبين الطرق العملية التى تحقق الوصول إليها . ويترتب على عدم وجود برنامج شامل لحكومة ما أن تهمل بعض الوجوه الهامة فى الحياة الوطنية ، وأن تسير سياسة

الدولة سيراً متردداً بغير انتظام ولا تواصل

فالروح التى يجب أن تسود سياسة الدولة المصرية هى ، أولاً أن تكون معتدلة تسير فى سبيل التجديد بحزم وتعقّل ، فتلزم الطريق الوسط بين المحافظة المتمسكة بالقديم والإصلاح التجديدى الجرىء . وهى سياسة يصعب التمسك بها ، لأنها فى تجاذب مستمر بين هذين الجانبين المتقابلين ، فيعوق سيرها من استولت عليهم روح الرجعية كما يدفعها إلى الأمام فى غير هوادة من تأجّجت فى صدورهم نار الإصلاح ، وليس من الميسور أن يهتدى رجال الحكم بين هاتين العاطفتين المتباينتين إلى المقاصد الوطنية العليا فى غير تردد أو تراجع . والمتطرفون سواء أكانوا محافظين أو مجددين ليسوا معرّضين للنقد إلاّ من جانب واحد ؛ أما السياسة الوسطى فنقادها كثيرون وخصومها متعددون ؛ لذلك تتطلب وزناً سياسياً دقيقاً وشيئاً من الشجاعة الأدبية عند من يستمسكون بها ويدافعون عنها . ولا بد لها من رأى عام قوى معتدل تستند إليه . إلاّ أنها سياسة تلائم دون غيرها الظروف المصرية ، فنحن فى حاجة بلا ريب إلى تطبيق النظم العصرية وتنفيذ المشروعات الضرورية على أحدث نمط ، ولكن البلد يتعرض لخطر جسيم إذا سارت سياسة الدولة بسرعة غير محكمة فى طريق الإصلاح والتجديد ، وخاصة فى الشئون الاجتماعية . ودلت تجارب السنوات الماضية على أن مصر لا تتحمل التجديد السريع والنظم السابقة لأوانها ، فيجب أن ندعم الأساس ونثبت الأركان التى نبنى عليها كى نشيد بناء المستقبل فى فطنة وسداد

والشرط الثانى الذى يجب أن يتحقق فى السياسة المصرية هو أن تبحث

الحكومة فى كل أمر عن الحلول المنطقية والعملية الملائمة للظروف المصرية ، دون أن نحاول التقليد الأعمى للنظم الأجنبية ، كما نتجنب المشروعات الشاذة الخارجة عن تجربتنا المحدودة . وهناك دروس يمكننا أن نستخلصها من التجارب التى قامت بها الأمم الأعرق منّا فى ميادين الحضارة ، والإخوة يهتدى صغيرهم بكبيرهم ويستفيد من تجاربه السابقة وأخطائه التى وقع فيها . وفى المصريين حياة وقوة كافية تمكنهم من الانتفاع بتجارب غيرهم دون أن يتلاشوا فيهم ، كما أن فيهم عبقرية تسمح لهم بأن يصوّروا ما يأخذونه بصور جديدة ، وأن يدخلوا عليه عناصر نافعة لم تكن معروفة من قبل

* * *

كان من الجائز حتى سنة ١٩٣٦ أن نعزو إلى التدخل الأجنبى فى الشئون المصرية كل ذلك التخبط الذى حل بسياستنا الداخلية ، وأن نأمل بعد المعاهدة الأخيرة عصراً يكون فاتحة عهد جديد فى حياتنا السياسية . ولقد بدأ هذا العصر فعلا بابتهاج صادق فى صفوف الأمة استنشقت فيه البلاد ريح التفاؤل بالمستقبل ، وكان الصيف والخريف فى تلك السنة فترة سعود فى تاريخ مصر الحديثة . غير أنه لم يكد ينتهى العام حتى بدأت الأمة تشعر بأن أساليب الحكم لم تتغير ، وأن الداء لا يرجع إلى المؤثرات الخارجية وحدها ، بل نحن مسؤولون عن تأصّله فينا إلى حد ما . ولو توفّر لدينا تكوين سياسى تام ، وإدراك قومى ناضج ، واستخدام صحيح للحرية ، ونضج فى الحكم على الأشياء ، لما وقعنا فيما وقعنا فيه من أخطاء . هذا إلى أن النظم الجديدة لم تلتئم تماماً مع عقلية الأمة . ولا يكفى أن نتعشق

الحرية ونتنادى بها ، بل لا بد أن نطبع نفوسنا عليها ونتعوّد السير على مقتضاها.

والمصريون جميعاً فيما نعتقد من أنصار الحكم الديمقراطى ، وإن كان هناك نقاد يأخذون عليه شيئاً ، فانما هو عدم انطباقه حتى الساعة على بيئتنا وظروفنا الخاصة

وإذا صحّ القول بأن « لكل شعب الحكومة التى هو أهل لها » ، فعلى المصريين أن يتهيأوا للحكم الجديد الذى ينادون به . فإن صحّت عزيمتنا على الاحتفاظ بالحكم النيابى ، أصبح من الضرورى أن تتوفر الاستقامة والذكاء والشعور بالمسؤولية عند الذين يشتغلون بالسياسة ؛ وإذا رغبنا فى احترام حرية القول والاجتماع والصحافة يجب علينا أن نوازن بين تلك الحريات الغالية الخطيرة بروح الاعتدال والتوسط ، وألاّ نرسلها مطلقة دون قيد ولا شرط . وإذا أردنا أن نتجنب ما بُليت به بعض الأمم من العنف والاضطهاد ، فلا بد لنا من حكم قائم على أساس المصلحة العامة والنظم الثابتة ، ومشرب بروح من الوطنية الصادقة . ذلك لأن التعاون والتفاهم والشعور بالمصلحة العامة شروط أساسية لأمة ترغب فى أن تحكم نفسها حرة ، وأمتن أساس يعتمد عليه النظام الديمقراطى أن يكون منبعثاً من النفوس مرضياً عنه من الجميع ، فيتضافر الكل على تثبيت دعائمه بروح صادقة وقلوب سليمة

ونشعر ونحن نسطر هذه العبارات أنها ليست جديدة ، بل امتلأت بها أعمدة الجرائد السيارة ، ولا يزال يرددها الكتاب والخطباء حتى أبعد الناس عن التمسك بها والسير على مقتضاها . غير أنه ليس للحقيقة إلاّ وجه واحد ، ولن

يضيرنا هنا أن نردد أموراً سلم الناس بها من قبل ، خصوصاً ونحن نذكرها راجين أن يترتب على ذكرها الآثار الطبيعية اللازمة لها . والمسألة الآن بين أيدينا ، فإن شئنا للحكم الديمقراطى استقراراً بيننا ، فلنعمل على تحقيقه فى أكمل صورة ، ولنؤد كل واجباتنا نحوه . ولئن كان فى الحكم النيابى بعض النقائص ، فإن فى تطبيقه الصالح ما يتلافاها ويغطى عليها — وأين ذلك النظام الحكومى الخالى من العيوب ؟ وما نراه من أخطاء فى البلاد الأخرى كفرنسا وغيرها نعتقد أنه ليس من الإنصاف أن نعزوه إلى الحكم النيابى وحده ، فالأفراد أنفسهم مسؤولون أيضاً عن أخطائهم سواء أكانوا خاضعين لحكومة استبدادية أو ديمقراطية ؛ وكل ما فى الأمر أن هناك غلطة سياسية أو إدارية تتضخم فى بلد وتتضاءل فى آخر ، تبعاً للظروف الاجتماعية والأخلاقية والثقافية المختلفة . فرب حادثة صغيرة تهز قطراً بأسره ، فى حين أن حادثة أخرى أخطر منها لا تترك أثراً يُعتد به فى قطر آخر . ومما يؤسف له أن رأينا العام لم ينضج النضج الكامل بحيث يستطيع أن يوازن بين الأخطاء المختلفة ويحكم على كل منها الحكم الدقيق . وكأنى بنا أميل إلى الإفراط أو التفريط والميل نحو جانب دون آخر ، فلأمر ما نبالغ فى غلطة حكومية أو إدارية معينة بحيث نجعل منها سبب سخط ونقمة ، مع أنها فى الواقع ليست خطيرة بهذه الدرجة ؛ وفى حين آخر نغفل الأخطاء الجسام ولا نعيرها أى اهتمام ، بل ربما حاولنا الدفاع عنها وبحثنا عن نواحى خير فيها ولو موهومة . ويخيل إلينا أن للتعصب الحزبى دخلاً كبيراً فى هذا الاضطراب فى الحكم والتذبذب فى الآراء

لذلك علّقنا الأهمية الكبرى على الشئون السياسية والإدارية ، وهى فى مصر الأساس الأول للنشاط القومى والعنصر الفعال فى تقدم الأمة أو ركودها . ولن يفوتنا أن نذكر ظاهرة حسنة : فإن تلك السنوات الطويلة التى قضيناها فى ركود وفشل أصاب السياسة الداخلية قد تركت أثرها من التعب والاشمئزاز فى قلوب الناس ؛ ثم إن المصريين بعد أن حصلوا على استقلالهم التام تفرغوا إلى شئونهم الداخلية . ويلوح لنا أن روحاً جديدة أخذت تبدو فى أفق السياسة ؛ فهناك نية صادقة ورغبة أكيدة فى تطهير الحياة العامة على ضوء سياسة إنشائية نزيهة ، خصوصاً وقد ظهر بجلاء خطورة الموقف المصرى فى الخارج والداخل إلى درجة لا يمكن تجاهلها . وهذا الاتجاه الجديد إنما كان نتيجة شعور عميق فى باطن الأمة بالنقص والضعف ؛ ولم يرتفع صوت هذا الشعور حتى الآن إلّا عند بعض المثقفين ، ولم يتردد صداه إلاّ فى طبقات الشعب البائسة . وأملنا كبير فى أننا لم نخدع فى هذا بعلامات كاذبة وآمال باطلة . ولعلنا نرى التعاون بين جميع من يرون ضرورة الإصلاح فى أحوالنا الحاضرة يقوّى تلك الروح الجديدة وينشرها ، فتتم أساليب السياسة وتنهج بها منهاجاً صالحاً

ولكن إذا لم نسر فى طريق تقدم مطرد تدل الدلائل على أننا قد بدأناه منذ حين ، وإذا اتضح أن هذه الروح الجديدة ينقصها من القوة والتأثير ما يمكّن من إصلاح الحال التى عمّت شئون السياسة والإدارة ، فإنا نخشى كل الخشية أن تعدو عوامل الفناء على نظام لمّا ننعم به ونجن ثمراته كلها . والسنوات القليلة القادمة كفيلة وحدها بالحكم على هذه التجربة ؛ فإن استفدنا حقاً من الماضى

وأحوال الأمم الديمقراطية القديمة كنّا جديرين بحكم ديمقراطى سعيد ؛ وإلا فإنّا مهددون بنظم أخرى لا نستطيع أن نحددها بالدقة الآن . وكل ما يمكننا أن نقوله هو أن العالم هبت عليه عاصفة دكتاتورية لا يبعد أن يمتد أثرها إلى أوسع مما نتوقع ؛ وفى هذه العاصفة نفسها سلاح يعتمد عليه خصوم الحكم النيابى فى مختلف البلاد. وإذا كان هناك أشخاص يجدر بهم أن يضعوا هذه الأخطار نصب أعينهم، فنظن أن أنصار الديمقراطية هم أول من يلزمهم أن يتمثلوها شاخصة أمامهم دائماً . ومن العيب كل العيب أن تتم كارثة نظام ما على أيدى أنصاره والمدافعين عنه

وأصبح الناس يشعرون تماماً بأن التجربة الحالية ذات أثر حاسم فى تاريخ مصر الحديثة ، ويدركون كل الإدراك أن السعى فى نجاح هذه التجربة يستلزم مجهوداً عظيماً ونشاطاً متواصلاً فى جميع ميادين حياتنا القومية . ويجب ألاّ يخفى على المصريين أجمعين ، وعلى الموسرين والمثقفين منهم بوجه خاص ، ما تتطلبه الظروف الحاضرة من تضحيات وتسامح ، وإلّا تعرضنا جميعاً إلى فقد تلك المزايا الغالية التى جعلتنا أمة تفخر بكيانها القومى وحريتها واستقلالها . والشرط الأول للوصول إلى غاياتنا الوطنية هو ولا شك أن تتحقق الاستقامة والاستقرار فى شئوننا السياسية والإدارية ، وأن تدعم النظم الديمقراطية على أساس جديد ودعائم ثابتة . وتضمنت الوثائق الرسمية التى صحبت تأليف الوزارة الحالية[1] عبارات هامة فى هذا المعنى ، فقد جاء فى الأمر الملكى الصادر إلى رئيس مجلس الوزراء : « إن مصر ذات المجد التليد على باب عهد جديد، فعلى هذه الوزارة عبء

(١) الوزارة الائتلافية التى تم تشكيلها فى ٢٤ يونية سنة ١٩٣٨ برآسة محمد محمود باشا واشتراك حزب الوفد السعدى

المسؤولية لتحقيق أمانيها فى هذا العهد الجديد ، وإن شعب مصر ليرقب قيام وزارتكم بهذا الواجب العظيم بحكمة ونزاهة ... وفى هذه الأيام التى تتنافس فيها الأمم أود أن نعمل هنا بهدوء وسكينة لنضرب مثلاً عالياً للحياة السلمية الطيبة . وفى علاقاتنا الدولية أودّ أن نذكر دائماً أننا بفطرتنا شعب ديمقراطى ، وأن واجبنا يقتضى التعاون مع الديمقراطيات العظمى فى العالم والمحافظة على العلاقات الودية مع الدول جميعاً » . وجاء فى رد رئيس مجلس الوزراء : « أرجو أن تثق جلالتكم بأنى ومن يقبل معاونتى سنضع كل ما أوتينا من جهد وقدرة رهن أمركم فى سبيل العمل على تقوية دعائم الديمقراطية وحفظ مقوماتها ... ولا أعدو الحقيقة إذا أعلنت أن المصريين جميعاً يأتمون بهدى جلالتكم فى حب السلام وانتهاج سبله والسعى لتوطيد أركانه وفى التمسك بالنظم الديمقراطية وتأييدها والعمل على بسط نفوذها وفى الحرص على صفاء العلاقات الدولية وازدياد حسن التفاهم بين الدول » . إن هذه عبارات ذات رنين خاص فى الآذان ، وما ألفنا هذا الحماس وذلك الأسلوب الناطق فى وثائق الدولة الرسمية ؛ وكأن الإرادة السامية التى دوّنتها وأمرت بنشرها كانت تشعر بأن الساعة رهيبة تدعو إلى حركة خارجة عن المألوف ، فأرسلت هذه الكلمات السامية والعهود الجليلة لتؤثر فى نفوس الشعب وتغرس فى قلوبه مبادئ الحرية الصحيحة والاستقلال الكامل . ويكفينا من هذه العهود أنها أسٌّ من أمتن الأسس الديمقراطية ودعامة من أقوى دعائمها ؛ وأملنا كبير فى أن يحقق المستقبل القريب هذه الدعوة الخالصة التى تضافر عليها الجميع .